

المحور الثاني: النظم القانونية في الحضارات القديمة

أولاً: النظم القانونية في حضارة بلاد الرافدين (ما بين النهرين)

يطلق على النظم القانونية التي كانت معروفة بحضارة ما بين النهرين بالنظم الميزوبوتامية.

وكلمة ميزوبوتامي هي كلمة إغريقية مشتقة من كلمتين "ميزوش" وتعني وسط ، و"بوتاموس" وتعني النهر، كما تسمى أرض ما بين النهرين وكذلك بأرض الهلال الخصيب .

إن ما يميز حضارة ما بين النهرين عن كل الحضارات الإنسانية القديمة هو ما شرعته من قوانين، فمن خلال النقيبات الأثرية التي تمت في أواخر القرن التاسع عشر وحتى الربع الأخير من القرن العشرين، اكتشفت أقدم الشرائع في الحضارات الميزوبوتامية، وقد مرت بالحضارة الميزوبوتامية عدة دويلات أو إمبراطوريات في عهود زمنية مختلفة، ومن أهم هذه الإمبراطوريات: الإمبراطورية السومرية و الإمبراطورية الأكادية السومرية و الحضارة البابلية.

1) المدونات القانونية لبلاد الرافدين (ما بين النهرين)

ظهرت أول دولة في حضارة ما بين النهرين بظهور الدولة السومرية حوالي القرن 20 قبل الميلاد، ولم يتفق العلماء على أصل السومريين، غير أنه من المؤكد أنهم أول من سكن جنوب الميزوبوتامي (ما بين النهرين)، حيث أسسوا مدن أهمها أور، لكش، لارسا، وبعد طوفان سيدنا نوح عليه السلام تكونت بجانبهم الإمبراطورية الأكادية التي ضمت الأكاديين، الذين لهم أصل سامي وقد جاؤوا من سوريا، وهجموا على الحضارة السومرية واستولوا على الحكم برئاسة سارغون الأكادي، وبقوا في الحكم من 2350 إلى 2150 قبل الميلاد، ولكن بعدما قامت ثورات مدن أور ولكش استرجعت السومرية قوتها.

عرفت الدولة السومرية والدولة السومرية الأكادية أقدم النصوص القانونية المعروفة لدينا إلى حد الآن، لكن هذه النصوص وصلت إلينا ناقصة ومخربة جزئياً، بحيث لا يمكن دراستها دراسة كاملة وشاملة، بالرغم من قيمتها التاريخية الكبيرة.

كما تأسست الإمبراطورية البابلية في حضارة ما بين النهرين حوالي القرن 20 قبل الميلاد واستمرت إلى غاية القرن 12 قبل الميلاد، وأصل البابليون سامي جاؤوا من سوريا واستقروا في بابل، حيث تكونت أول أسرة حققت الوحدة بفضل سادس ملوكها وهو حمورابي، الذي إشتهر بقانونه و دام حكمه 40 سنة.

ويعتد أهم أثر قانوني تملكه الإنسانية حالياً هو قانون حمورابي، الذي يشكل جوهر أي دراسة للقانون في العصور القديمة والذي وصل إلينا شبه كامل .

أ- المدونات القانونية التي وصلت إلينا غير كاملة

عرفت حضارة ما بين النهرين الأكادية أقدم النصوص القانونية خاصة في ظل حكم الدولة السومرية، غير أن هذه النصوص وصلت ناقصة ومخرّبة جزئياً، وتتمثل هذه النصوص أساساً في:

1- إصلاحات أوروكاجينيا: إن أقدم الإصلاحات المدونة التي وصلت إلينا تتعلق بالحياة اليومية في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية، وقام بها آخر حكام **لجش** وهو **أوروكاجيتيا** (2365-2357 قبل الميلاد) من أجل نشر العدل والحق تنفيذاً لرغبة الآلهة كما ذكر .

2- قانون أورمانو: عرفت المجموعات القانونية الموجودة في هذه الفترة أقدم نص تشريعي وهو ما يعرف بالمجموعة السومرية الأكادية والمعروف باسم **قانون أورمانو، وأورمانو** هو مؤسس سلالة أور الثالثة السومرية (2113-2095 قبل الميلاد)، وتبين هذه المجموعة أنها مستوحاة من نماذج أقدم منها وهي مكتوبة في لوحة موجودة الآن بمتحف إسطنبول بتركيا غير أنها غير كاملة، واشتملت على مواد قانونية تتعلق بالأحوال الشخصية، الرق، الاعتداء على الأشخاص، شهادة الزور والتجاوز على الأراضي، كما نجد أن أورمانو قد اعتمد التعويض في القصاص كأساس في تشريعه .

3- قانون لبت عشر: لبت عشر خامس ملوك سلالة أيسن، الذي يضم قانونه أكثر من 100 مادة تم العثور على 48 منها فقط مع مقدمة وخاتمة، الملاحظ أن مقدمة هذا القانون شبيهة من حيث المضمون والأسلوب بمقدمة قانون أورمانو، أما الخاتمة فهي شبيهة بخاتمة حمورابي الأمر الذي يحتمل أن يكون هذا الأخير اقتبسها منه، وقد تضمنت مقدمة هذا القانون تمجيدها للآلهة وكيفية اختيار لبت عشر الراعي الحكيم لنشر العدل في البلاد . ويوجد نص القانون محفوظ حالياً بمتحف فيلادلفيا بالولايات المتحدة الأمريكية .

4- قانون أشتونا: صدر قانون أشتونا في نحو عام 1930 قبل الميلاد، ولم يكتشف علماء الآثار سوى 61 مادة من مواد هذا القانون، ويظهر من دراسة هذه المواد أن مشرعها كان قد اهتم ببعض المسائل الاجتماعية مثل

وضع حد أدنى لأجور العمال، تسعير بعض السلع، تقسيم المجتمع إلى طبقات، وقد وردت في هذا القانون أول إشارة إلى تقسيم المجتمع العراقي القديم إلى طبقات ثلاث هي طبقة الأحرار، طبقة شكينوم، طبقة العبيد .

يحتوى هذا القانون على مقدمة قصيرة كتبت بالسومرية تختلف عن مقدمة القوانين الأخرى، ولم يقتبس منها شيئاً، كما نالت الأحكام الجزائية النصيب الأكبر من هذه المواد كما عالج مسائل قانونية متفرقة أهمها: تحديد بعض الأسعار، الإيجار، القرض، الزواج، الطلاق، التبني، الإعتداء على أموال الغير، الأضرار المتسببة عن الحيوانات والأشياء.

ب - المدونة القانونية التي وصلت إلينا كاملة: قانون حمورابي

إن أهم أثر قانون تملكه الإنسانية حالياً هو قانون حمورابي، الذي يشكل جوهر أي دراسة للقانون في العصور القديمة، وقد تم الكشف عن هذا القانون في أنقاض مدينة سوس الإيرانية سنة 1902م في شكل نصوص منقوشة على مسلة من حجر الديورايت الأسود، وهو محفوظ حالياً بمتحف اللوفر بباريس ويتكون من 282 مادة ومقدمة وخاتمة.

أما مقدمة القانون فكتبت بأسلوب أدبي رائع أقرب إلى الشعر منه إلى النثر، في حين أن الخاتمة لم تكتب بنفس الأسلوب الذي كتبت به المقدمة، بل كتبت بأسلوب قريب إلى الصياغة القانونية، وركزت على شرعية هذه القوانين و نسبتها إلى حمورابي وبيان أهدافها ومراعاتها وإنزال اللعنات على من يحاول تخريبها أو نسبها إلى نفسه.

أما المواد فتتبع التوبيخ التالي (باستثناء المواد المفقودة 13، من 66 إلى 99، و110 و111):

- من المادة 1 إلى 5 القضاء وأدلة الإثبات.
- من المادة 6 إلى 25 عقوبة السرقة والنهب.
- من 26 إلى 41 الشؤون العسكرية وترك الخدمة العسكرية.
- من 42 إلى (غير معلوم) الأراضي الزراعية وأجور الفلاحين.
- من غير المعلوم إلى 107 القروض والفوائد والمعاملات التجارية.
- من 108 إلى 111 بعض أحكام أماكن بيع الخمر.
- من 112 إلى 126 الإئتمان و الديون والوديعة.

السنة الأولى - حقوق - مادة: تاريخ النظم القانونية المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف - ميلة -

- من 127 إلى 194 الأحوال الشخصية.

- من 195 إلى 214 القصاص والأضرار الناجمة عن الشجار.

- من 215 إلى 227 مهنة الطب ومسؤولية الطبيب.

- من 228 إلى 240 أجور الحرفيين ومسؤوليتهم.

- من 241 إلى 277 استئجار الحيوانات وأجورهم.

- من 278 إلى 282 شراء العبيد وعلاقتهم بأسيادهم.

إن ما يميز قانون حمورابي شمولية أحكامه، فهي تشمل مختلف جوانب الحياة القانونية كالتنظيم القضائي والإجراءات، والعقوبات، والممتلكات، والزواج، والمواريث، والعقود والشركات.

- كما يتميز قانون حمورابي بطابعه العلماني الدنيوي، حيث استبدل العقوبات الدينية بعقوبات مدنية.

- وكما تفردت كذلك مدونة قانون حمورابي بأسلوبها العلمي الدقيق، علاوة على اجتنابها للأسلوب الشعري، نجدها تستخدم عبارات وصيغ قانونية في غاية الوضوح، كما ذهب بعض الفقهاء إلى القول بأن تشريع حمورابي ساهم في تقرير عدد من المبادئ القانونية الحديثة كمبدأ عدم التعسف في استعمال الحق، مبدأ حسن النية عند الوفاء بالالتزامات.

- أضف إلى ذلك، جمعت المدونة من جهة أخرى بين صفتي الصرامة والمرونة، فهي تعبر تارة عن قسوة بالغة، مثل حكمها بقطع ثدي القابلة التي تستبدل طفلاً بآخر، وتبدي تارة أخرى طابعا إنسانيا كبيرا خاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة والفقراء، فهي تقر مثلا للزوجة المريضة بحق البقاء في البيت الزوجي إذا تزوج عليها زوجها، مع إلزامه بالإنفاق عليها دون أن يستطيع تطليقها، كما جعلت للعمال حد أدنى للأجور، ومنحهم إجازة شهرية للراحة وتمثل في ثلاثة أيام شهريا.

- لكن الخاصية الأساسية التي تميز قانون حمورابي هي تنوع مصادره، فلم يكتفي صاحب المدونة بجمع الأعراف البابلية، بل قام بدراسة قوانين مختلف المدن ليرجح بينها ويأخذ بالحلول الأكثر ملائمة، بل و نجده في بعض المسائل يقترح حكيم نفس المسألة تاركا للأفراد حرية الاختيار.

(2) نظام الجرائم والعقوبات في حضارة بلاد الرافدين

كانت عقوبة الإعدام أكثر العقوبات انتشارا في بلاد الرافدين وهي تنفذ نظرا لطبيعة الجريمة، إما شنقا أو حرقا أو غرقا.

تقع عقوبة الإعدام غالبا بموجب أمر من القضاء، لكن قد ينتقم أقارب المجني عليه مباشرة دون حاجة إلى حكم قضائي.

لا يخص الإعدام كبائر الجرائم كالقتل فقط، بل يشمل بعض الجرح كالسرقة وقطع الطريق والتطفييف في الكيل والميزان (من المواد 32 إلى 109 من قانون حمورابي).

كما قد لا يتوقف الإعدام على الجاني فقط، بل يشمل أقاربه كما هو الحال بالنسبة لمن يضرب امرأة حامل فيتسبب في موتها، فنقتل ابنته، أو البناء الذي يؤدي بنيانه إلى وفاة أبناء ساكن المنزل، فيقتل ابنه أو ابنته كذلك.

عرفت بلاد الرافدين إلى جانب الإعدام عقوبة القطع، التي تختلف هي أيضا من حالة لأخرى، حيث تشمل قطع اليد، وقطع اللسان، واصلم الأذن و سمل العينين، ومن أمثلة ذلك نذكر:

- قطع يد الطبيب الذي يؤدي إهماله إلى وفاة المريض أو إتلاف عضوه.

- تسمل عين الطفل الذي يؤثر العودة إلى أبويه بدلا من البقاء لدى من تبناه.

- تصلم أذن الرقيق الذي ينكر سيده.

بالإضافة إلى العقوبات البدنية، عرفت قوانين بلاد الرافدين في وقت مبكر منظور العقوبة المالية، نجد مدونتي أورناموا وأشنوتا مثلا حيث تنصان على جملة من الغرامات المالية التي يتسنى على الجاني دفعها إلى الضحية أو أهله، ويختلف مقدار هذه الغرامات تبعا لمكانة الجاني والمجني عليه ودرجة خطورة الفعل .

(3) نظام الأسرة في بلاد الرافدين

تميز المجتمع في بلاد الرافدين كغيره من المجتمعات القديمة بقيامه على أساس طبقي، أما فيما يخص الأسرة فقد أثبتت الدراسات التاريخية أنها كانت تقوم أساسا على الزواج، رغم كون نظام الزوجة الواحدة سائدا، إلا أن القوانين القديمة سمحت للزوج باتخاذ زوجة ثانية في حالة عقم أو مرض الزوجة الأولى، لكن الزوجة الثانية تبقى تحتل مكانة دنيا مقارنة مع الأولى.

السنة الأولى - حقوق - مادة: تاريخ النظم القانونية المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف - ميلة -

وقد نصت القوانين القديمة على عدد من الإجراءات التي ينعقد بها الزواج وهي تتمحور كالآتي:

- **التراضي:** رضا أولياء الزوجين، وإن دلت بعض الآثار بالاعتراف بزواج المرأة الشيب دون تدخل وليها.

- **الكتابة:** يحرر عقد الزواج في سند يتضمن اسم الزوجين، تاريخ الزواج، أسماء الشهود، شروط الزواج، قيمة الهبات المالية.

- **الشهود:** يضعون ختمهم على العقد المكتوب.

- **الترهاتو:** هبة مالية أو مهر يسلم إلى أسرة الزوجة.

ترافق هذه الإجراءات جملة من الطقوس والأعراف كحفل الزفاف، بالإضافة إلى جملة من الشروط والتي نذكر منها:

- لا تنحل الرابطة الزوجية في بلاد الرافدين إلا بوفاة أحد الزوجين أو بالطلاق.
- لا يجوز للأرملة التي أنجبت أطفالا أن تعقد زواجا جديدا إلا بإذن من المحكمة.
- لم يكن حق الزوج في الطلاق مقيدا ولا خاضعا لأي رقابة، خلفا للزوجة التي لا يمكنها طلب الطلاق من القاضي إلا في حالات محددة.
- فيما يخص المواريث، كان الإرث محصورا في الأبناء الشرعيين دون الإناث والزوجة وأبناء الجواري.

ثانيا: النظم القانونية في الحضارة الفرعونية

على غرار نهر دجلة والفرات الذي شكل مهد حضارات بلاد الرافدين، لعب نهر النيل دورا أساسيا في نشأة الحضارة المصرية القديمة.

تناسب اكتشاف الكتابة في بلد النيل ابتداء من سنة 3200 قبل الميلاد، مع توحيد دويلات مصر العليا والسفلى من طرف الملك " مينا " مؤسس الدولة الفرعونية، وعرفت هذه الحضارة ثلاثة آلاف سنة من الحكم، وثلاثين أسرة حاكمة تتخللها ثلاثة عصور ازدهار منفصلة بفترات من الخمول و الإنهيار.

- **الدولة القديمة (2780- 2270 ق.م):** إلى غاية الأسرة السادسة، بلغت فيها مصر الفرعونية القمة في الإزدهار.

- **الدولة الوسطى (2134-1650 ق.م):** حكمتها الأسرتين الحادية عشرة والثانية عشر قبل دخول الهكسوس مصر وإقامتهم فيها قرنا ونصف القرن.

- **الدولة الحديثة (1580-1090 ق.م):** الإمبراطورية الحديثة، بدأت مع استرداد البلاد استقلالها زمن الأسرة الثامنة عشر، ودامت إلى غاية بداية حكم الأسرة الخامسة والعشرون، ثم عرفت مصر في الفترة الممتدة من 1090 إلى 663 ق.م أو ما يسمى **بالعصر الصاوي** فترات من الضعف والرخاء، وانتهت باحتلال الفرس للبلاد سنة 525 ق.م، ثم تمكنت الأسرة الثامنة والعشرين من طرد الفرس سنة (410 ق.م) لكنهم عادوا سنة 341 ق.م ليهزموا آخر الفراعنة " تحاو الثاني" وذلك قبل استيلاء الإغراق على البلاد بقيادة **اسكندر المقدوني** سنة 332 ق.م ثم الروم سنة 31 ق.م إلى حين الفتوحات الإسلامية.

(1) أهم المجموعات القانونية الفرعونية: تبقى المعلومات المتوفرة عن القانون الفرعوني محدودة لحد بعيد، إذ لم يكتشف علماء الآثار سوى عدد قليل من الوثائق القانونية، حيث كانت النصوص القانونية الأولى منقوشة على جدران المعابد و الأبنية، ثم أخذت في أواخر الدولة الحديثة محمل أوراق البردي وتحفظ إما في المقابر والأطلال وإما في قاعة العدالة بالقصر الملكي .

قام المؤرخ الإغريقي " ديودور الصقلي" (80-20 ق.م) بوضع قائمة كبار المشرعين الفراعنة، فقد أحصاهم في ستة: مينا (3150 ق.م) موحد الدولة الفرعونية وصاحب مدونة قانون تحوت، وسانسوجيس أوسنيفرو (2575-2550 ق.م) لكن لم يعثر على مدونتهما، ثم أمنحوتب، وهور محب، بوكخوريس وأمازيس.

1- قانون أمنحوتب: أمنحوتب الرابع أو "أخناتون" عاشر فراعنة الأسرة الثامنة حكم مصر مع زوجته "نفرتي" (1370-1333 ق.م)."

تم إكتشاف قانون أمنحوتب سنة 1882 ق.م في معبد الكرنك بالأقصر (طيبة) إثر تنقيبات قام بها العالم الفرنسي " جستون ماسبيرو" (1846-1916 ق.م) مدير مصلحة الآثار المصرية وأمين المتحف المصري للآثار.

أهم ما يميز سياسة أخنتون الإصلاحية منحه الفرعون دور الوسيط بين الرب أتون والشعب، بمعنى أنه وخلافا لمن سبقه من الملوك لم يعتبر نفسه إله، بل مجرد ممثلا للألوهية، يعرف الشعب بأوامر الرب و نواهيته، كما أنه من خلال إقراره بعقيدة الإله الواحد رب كافة الناس اعترف بمبدأ المساواة بين الرعية، فلم يعد يفرق بين الرعية بصفتهم مخلوقات نفس الإله.

- يتميز قانون أخناتون من جهة أخرى باعتنائه بالإصلاح الاقتصادي فهو ينص على جملة من التدابير من شأنها التقليل من امتيازات رجال الدين وأصحاب الأموال.

- أختاتون هو الفرعون الذي اعتنق دين سيدنا يوسف عليه السلام، بعد أن قدم على تعيينه كبير مصر.

2- **مدونة حور محب**: حور محب هو وزير توت عنخ أمون، استغل هذا الأخير وفاة ملكه دون ذرية ليستولي على الحكم، بدأ حور محب ولايته بتأمين الحدود المصرية، قبل أن يباشر سلسلة من الإصلاحات الداخلية لمحاربة الرشوة والتعسف في استخدام السلطة، منحته لقب "فرعون الثورة على الفساد والقضاء على الظالم" فلم يتردد في فرض عقوبات صارمة على أصحاب الرشوة من كبار المسؤولين كالحكم بمائة جلدة وخمسة جروح (سطر 24 من المدونة) على الشرطي المتعسف، كما أصدر جملة من المراسيم لتحسين وضعية الفقراء، كإعفائهم من الضرائب، توفير بعض الضمانات لأموال المزارعين.

تنقسم مدونة حور محب إلى أربعة أقسام: مقدمة تسرد ألقاب حور محب وتشيد بإنجازاته، تشريع خاص (عشرة مواد)، تشريع إداري (أربعة فقرات)، خاتمة تعرض أهم النظم الجنائية و المالية.

3- **مدونة بوكخوريس**: يعتبر بوكخوريس الصيغة اليونانية لاسمه، أو **با كن رع نف Bakenranef** (بالييروغلييفية)، أسس الأسرة الرابعة والعشرين من الفراعنة، حكم مصر من عاصمته " **صاو** " (**الحجر**) بين سنة 718 إلى 712 ق.م. عرفت الإمبراطورية المصرية في الفترة التي سبقت بوكخوريس الحكم تراجعاً سياسياً كبيراً، إذ فقدت جزءاً معتبراً من أراضيها في آسيا، وأصبحت في وحدتها بسبب غزوات الهندو أوربية، وتكالب أمراء الأقاليم والكهنة على السلطة من جهة أخرى، انتهى الصراع بتفوق رجال الدين ابتداء من عهد الأسرة الحادية و العشرين (1070 ق.م).

لم يحكم بوكخوريس مصر أكثر من ست سنوات حيث انهزم أمام جيوش شاباكا النوبي (716-702 ق.م)، إلا أنه تمكن أثناء هذه الفترة القصيرة من إعادة وحدة البلاد والقضاء على سلطة رجال الدين.

يجب الإشارة أن علماء الآثار لم يعثروا بعد على نص المدونة، فلا مجال لمعرفة محتواها إلا من خلال مؤلفات مؤرخي الإغريق مثل هيرودوت (420 ق.م) وديودور (20 ق.م) الذين منحوا لها اهتماماً خاصاً.

من بين التشريعات التي تناولها مؤرخين عن مدونة بوكخوريس ما يلي:

- التأكيد ضمناً على مبدأ الفصل بين القانون والدين.
- اعتبار الزواج عقد مدنياً كغيره من العقود المدنية يؤسس على مبدأ حرية التعاقد.
- منح المرأة مركزاً متساوياً مع الرجل مقللاً بذلك من السلطة الأبوية، فألغى نظام الزواج بالإكراه.

- أقر مبدأ الزمة المستقلة لكافة أفراد الأسرة، بما فيهم الزوجة والأولاد الذين أصبحوا يرثون على قدم المساواة.

-اجتهد بوكخوريس أيضا في الدفاع عن مصالح الفقراء أمام استغلال الأغنياء فقام بالتقليل من فوائد الديون (حددها ب 30 بالمئة للنقود، و33 بالمائة للحاصلات الزراعية).

4- قانون أمازييس: ينحدر أحمس الثاني أو أمازييس من الأسرة السادسة والعشرين، بدأ وزيراً لدى الفرعون " أبريس" قبل أن يستولى على الحكم سنة 570 ق.م ، تناسب إقتداؤه للسلطة مع تعزيز النفوذ الإغريقي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، فلم يجد ملجأ سوى العمل على كسب ولاء اليونان، فعلاوة عن إبرامه للمعاهدات السياسية والتجارية معهم، أذن للجنود الإغريق بدخول البلاد وفوضهم حماية حدودها جاعلا من مدينة "نوكراتيس" غرب الدلتا، محلا لإقامتهم.

ورغم الانتقادات حول أمازييس من أجل ولاءه المفرط للإغريق، إلا أن هذا الولاء هو الذي سمح للمدن المصرية بالازدهار، إذ تحولت في فترة قصيرة من الزمن إلى معابر تجارية بين المشرق والمغرب، الأمر الذي سمح بتشييد الموانئ الكبيرة والقصور العظيمة والمعابد الضخمة .

ويتعجب علماء المصريات من شبه انعدام الآثار الشاهدة على ولاية أمازييس إذ لم يعثروا إلا على تمثال له في معبد " أتريب مائدة" وخاتم منقوش فيه اسمه و لا تزال مدونته مفقودة .

لكن يروى أن أمازييس لم يسن عددا كبيرا من القوانين إذ اكتفى بتصحيح و تنقيح مدونة بوكخوريس، محاولا إرجاع عظمتها.

(2) السلطات الإدارية والقضائية للبلاد الفرعونية:

1- مؤسسات القانون العام: مهما اختلف المؤرخون حول أصل نشأة الدولة المصرية القديمة، إلا أنهم يتفقون بأن ظهور دولة الفراعنة متصل بتوحد الديانة في مصر، ونظرا لارتباط نظام الحكم المصري بالمعتقدات الدينية كما هو الحال بالنسبة لأكثر الحضارات القديمة، كان من الطبيعي أن تنعكس هذه المعتقدات الدينية على التصورات السياسية، فبدأ المصريون بتأليه الفرعون، كان نظام الحكم ملكيا قائما على فكرة ألوهية الملك، فنتج على مبدأ تأليه الفرعون اندماج مؤسسات الدولة في شخص الملك، لذلك كانت المركزية من أهم سمات النظام الإداري المصري، فرغم تعدد الأقاليم (42 إقليمًا، 22 في مصر العليا و20 في مصر السفلي) إلا أن الملك يتولى بمفرده الإشراف على مختلف أجهزة الدولة .

يعين الفرعون مستشارا يختاره من بين أبنائه أو أقاربه يليه في الهرم الإداري رؤساء الدواوين، دون أن ننسى في تشكيلة الإدارة الفرعونية المستشارين أو "كاتمي أسرار الملك" الذين يختارهم من بين موظفيه لينصحونه في السياسة ويساعدونه في تحضير القوانين والمراسيم .

2- **مؤسسات القضاء:** أما في ما يخص القضاء، فيتمحور هو أيضا حول شخص الفرعون فهو القاضي الأعظم الذي يفصل في كافة النزاعات يعهد بهذه المهمة لمن شاء من الموظفين ورؤساء الأقاليم، حيث يتميز النظام القضائي الفرعوني أساسا بتعدد درجاته، وتنوع اختصاصه وهو يتشكل من :

● **القضاء العام:** أو العادي المختص في القضايا المدنية والجنائية، يخضع له كافة المصريين، يقوم بدوره على مبدأ التقاضي على درجتين، تسجيل الدعاوي كتابيا أمام محكمة الأقاليم كدرجة أولى، و تستأنف أمام المحكمة العليا الواقعة في العاصمة تحت رئاسة الوزير .

● **القضاء الخاص:** يشمل:

-**القضاء الإداري:** يفصل في النزاعات بين الأفراد والدولة في مسائل تقدير الضرائب أو توزيع الأراضي، تبت فيها كدرجة أولى على مستوى الإقليم هيئة مشكلة من كبار موظفي الخزانة والضرائب، وتستأنف أمام هيئة قضائية في العاصمة.

-**التحكيم:** بدلا من اللجوء إلى القضاء، بإمكان الخصوم الاتفاق على تعيين حكم للفصل في نزاعها مع التعهد بالالتزام بحكمه.

-**قضاء الأشراف أو محكمة الإله الأعظم :** هيئة تضم كبار المسؤولين في الدولة، تبت في القضايا الأدبية المتعلقة بالأشراف ورجال الدين، كإخلالهم بواجباتهم تجاه الفرعون.

3- نظام الجرائم والعقوبات

تميز نظام العقوبات المصري بارتباطه الجوهرى بالحياة الأخروية، ويتجلى الجانب الديني لنظام العقوبات المصري من خلال تشديده في ردع الجرائم الماسة بالديانة، كانتهاك حرمة القبور، الإعتداء على المعابد المعاقب عليها بالإعدام وتفتنر العقوبات الجسدية غالبا بعقوبات دينية كالحرمان من مناسك تحنيط وصلوات الميت، الدفن في المقابر.

- يخصص القانون الفرعوني عقوبات صارمة للجرائم الأخلاقية كالزنى، علاوة على معاقبته للخيانة الزوجية بالإعدام.

-انفرد قانون العقوبات المصري أيضا بتمييزه بين الجرائم العامة والخاصة، فهو يخصص عقوبات محددة للإعتداء على النظام العام كالإعدام مع الحرمان من الدفن لجريمة التآمر على الملك، قطع لسان الجاسوس وأيدي المزور، وتشويه وجه الموظف أو القاضي آكل الرشوة، أو إلقاء شهود الزور إلى التمساح.

-أما بالنسبة للجرائم الخاصة فللقاضي سلطة تقدير العقوبة باعتبار القصد الجنائي والظروف المشددة والمخففة، بينما فرض مثلا للقتل العمدي عقوبة الإعدام، وألزم الجاني في حالة القتل الخطأ بدفع الدية لأسرة الضحية، وخصص للمعتدي بالضرب والجرح دون الوصول إلى الموت السجن مع الأشغال الشاقة.

-أما فيما يخص جرائم الأموال، فقد كان القانون الفرعوني متسامحا نوعا ما، فخلافا للقوانين الشرقية التي تعاقب على السرقة بالإعدام غالبا، كان السارق في مصر يلزم بدفع ضعفي أو ثلاث أضعاف الشيء المسروق، وفي بعض الحالات يضاف إلى وجوب رد الأشياء مع ضرب السارق بيد السيف مائة ضربة على مشهد من الناس.

ومنه، نستطيع مما سبق حصر العقوبات الفرعونية في أربع أصناف:

- الأعمال الشاقة، أو استعمال القوة البدنية للمدان من خلال تسخيريه للخدمة في المزارع أو في المعابد، أو في مناجم الذهب، أو في ميدان المعارك.

- الحرمان: قد يحرم الشخص ماديا من خلال حجز ممتلكاته، أو جسديا بواسطة سجنه ومنعه من التنقل، أو معنويا بنفيه بعد سلبه جنسيته وتجريده من اسمه (أي حرمانه من هويته) أو أخرويا بحرمانه من مناسك الدفن.

- العقوبات الجسدية: إما الضرب (بالعصا غالبا)، وإما القطع والجرح.

- الإعدام: لا يحكم به إلا الفرعون وفي أخطر الجنايات السياسية كالتآمر على الملك، أو سبه، أو محاولة اغتياله، حيث توجد أربعة طرق للإعدام: الخوزقة، الانتحار المكروه، الحرق بالنار، قطع الرأس.

3- نظام الأسرة في مصر الفرعونية

- بالنسبة للزواج كانت مراسيم الزواج تتم في المعبد بحضور الزوجين والأقارب، حيث يقوم الزوج بدفع مهر الزوجة قبل تسجيل العقد كتابيا.

- كان الطلاق خالصا للزوج وحده، يمكن للزوجة طلب فك الرابطة الزوجية شريطة إرجاع نصف المهر الذي استلمته.

- عرفت الموارد تغيرا جذريا ما بين الدولة القديمة والحديثة، فكان في القرون الأولى للحضارة الفرعونية يقوم على مبدأ عدم التفرقة بين الذكر والإناث مع تقرير حق الشخص في الإيضاء بما له لمن يشاء، لكن مع مجئ الإقطاع مع ما رافقه من تعزيز للسلطة الأبوية، انتشرت فكرة خلافة الابن الأكبر باعتباره

خليفة للأب المتوفى في إدارة شؤون الأسرة والإنفاق عليها، وكان يحرم من الميراث أبناء الجوارى باعتبارهم من الأبناء غير الشرعيين، وإذا توفي الابن الأكبر يخلفه الذي يليه في إدارة أموال الأسرة وهكذا بالتوالي حتى ينقرض جميع الأخوة فتوزع الأموال على الفروع.

ثالثاً: النظم القانونية في الحضارة الرومانية.

أولاً: مصادر القانون الروماني (المجموعات القانونية في الحضارة الرومانية)

لم يكن مصطلح القانون المدني في روما يشير إلى فرع من فروع القانون الخاص كما هو الحال اليوم، بل يعني القوانين المدنية، أو قوانين المواطن، كان هذا القانون في العهد الملكي (754- 509 م) قانوناً عرفياً، وقد أخذ القانون الروماني في العهد الجمهوري ينمو ويتطور نحو قانون مدون مستقل عن الديانة، وكان ذلك حسب المراحل التالية:

1- قانون الألواح الإثني عشر: يمثل قانون الألواح الإثني عشر ثمرة صراع طويلة بين الأشراف والعامّة، فقد كان الأشراف يحتكرون العلم بالأعراف، ويستغلون شكلها الشفوي لتفسيرها بطريقة عشوائية، فالتمس الشعب تدوين الأعراف، فاستجابت لهم الدولة بعد عشر سنوات من المطالبة سنة 451 ق.م وقد احتوى قانون الإثني عشر على ثلاثة أنواع من الأحكام، قواعد إجرائية، أحكام خاصة بالأسرة والممتلكات وطرق الامتلاك، أحكام جنائية ودينية، ثم أضيف بعد ذلك صدور ملحق يضم أحكاماً متفرقة.

2- قانون الشعوب: كانت أحكام قانون المدينة تخص إلا الرومان، دون غيرهم من الأجانب لكن روما تظاهرت بالتسامح فمنحت الأجانب حق الزواج وإبرام العقود مع المواطنين الرومانيين، وخففت من شروط اكتساب المواطنة وفي عهد "كاركالا" (211- 217 ق.م) عممت المواطنة سنة 212 ق.م لكافة أهالي البلدان التابعة للإمبراطورية، من جهة أخرى لم تكن روما إمبريالية، بمعنى أنها تعمل على تدويب هوية الشعوب المستعمرة في قالب واحد، بل تركت لكل شعب إمكانية الاحتفاظ بقوانينه المحلية ولغته وآلهته، لكن تزايد المكتسبين للجنسية الرومانية أدى إلى تغيير مفهوم المواطنة، فلم تعد تعني القدرة على المشاركة في الحياة السياسية، بل فقط مجموعة من الحقوق الفردية، ومن هنا تولدت تدريجياً لدى الرومان فكرة وجود إلى جانب القوانين الرومانية، قانون مشترك بين الشعوب مستلهم عن العدالة، أو ما يسمى «قانون الناس» تشمل أحكامه كافة النوع البشري ويجعل من الرجال أعضاء في نفس المجتمع القانوني العالمي.

3- القانون البريتوري: كان القانون الروماني يمنح أهمية للإجراءات، ففي إجراءات رفع الدعوى مثلاً، يجب على المدعي ترديد عبارات دقيقة وإن أخطأ في الصيغ

بطلت الدعوة، وكانت مهمة التأكيد على احترام إجراءات رفع الدعوى منوطة لرجال الدين، ذلك إلى غاية سنة 367 ق.م حيث تم إنشاء منصب قاضي البريتور، لكن لا يعود لهذا الأخير الحكم في الدعاوي، بل التأكيد فقط على تأسيس الدعوى شكلا قبل عرضها على قانون الموضوع أو هيئة المحلفين، فبمجرد تأكده من توفر الشروط الشكلية للدعوى، يحرر تقريرا يضم ملخص الدعوى، وهوية القاضي المعني للفصل في الموضوع، وبعض التعليمات التي تعين قاضي الموضوع وإصدار حكمه.

اكتسب تقرير البريتور مع مرور الزمن أهمية كبيرة، حتى بلغ الأمر تجاوز صلاحياته الإجرائية لابتكار حلول قانونية لقضايا تجاهلها القانون المدني أو تطرق إليها بطريقة تتنافى ومبادئ العدالة، وفي سنة 125 ق.م قام الإمبراطور "هارديان" بتقنين مرسوم البريتور، وبهذه المبادرة تحولت اجتهادات البريتور إلى مصدر من مصادر القانون الروماني.

4 - القانون الثيودوسي: جمع هذا القانون بأمر من إمبراطور روما الشرقية "ثيودوس الثاني" 408-450 م لتسهيل عمل القضاة ورجال القانون، فقد كلف لجنة مكونة من كبار إطارات الدولة بجمع التشريعات الصادرة من عهد "قسطنطين" (306-337م)، حيث تضم مدونة "ثيودوس" ستة عشر كتابا مجزأ إلى مباحث، كل مبحث مرتب ترتيبا زمنيا باعتبار تاريخ صدور التشريع.

أما فيما يخص المدونة فقد امتازت بالشمولية، فقد عالجت كافة جوانب الحياة القانونية الأسرة، المعاملات المدنية، العقوبات، القانون الكنسي، تنظيم الدولة.

5- مجاميع جستينيان: رغم حداثة، لم يتمكن القانون الثيودوسي من مسايرة تطور التشريع الروماني، إذ سرعان ما تراكمت المراسيم والأوامر الملكية بعد صدوره، أصبح أيضا من جراء غموض بعض عباراته محل تفاسير تقريبية جعلت منه قانونا ظني الدلالة، فقرر المصلح النصراني الإمبراطور "جستينيان" (527-565م) بتاريخ 13 فيفري 528م تشكيل لجنة من عشر رجال قانون لجمع أحكام القانون الروماني في أجل عشر سنوات، ثم تدوين الكتب الثلاثة في أقل من ست سنوات وقد تشكل قانون جستينيان لأول مرة سنة 529م، وطبع ثاني مرة في 534 م لم يعثر المؤرخون إلا على الطبعة الثانية، ويتميز قانون جستينيان بقدر كبير من الدقة، علاوة على شموله لمختلف الأحكام الكنسية والمدنية والجنائية والإدارية والمالية، يتشكل من إثني عشر كتاب (نسبة إلى قانون الألواح الإثنى عشر) كل كتاب مجزأ بدوره إلى مباحث موضوعية.

ثانيا: نظام الدولة الرومانية

لقد وفرت الحضارة الرومانية بتدوينها للقانون وتحريره عن هيمنة رجال الدين الشروط الملائمة لتكوين علم القانون، فمرت الحضارة الرومانية بثلاثة مراحل: العصر

الملكي (509-754 ق.م)، العصر الجمهوري (27-509 ق.م)، العصر الإمبراطوري (ابتداء من 27 ق.م) بينما يتميز العصر الملكي باستبدال الملوك الست الذين حكموا بالقهر والاضطهاد، عرفت روما في العهدين الجمهوري والإمبراطوري مؤسسات وضعت مبادئ دولة صاحبة السيادة.

1- نظام الدولة في العهد الجمهوري

رغم إطاحة الشعب بآخر الملوك المستبدين سنة 509 ق.م، إلا أن روما لم تعرف نظاما ديمقراطيا فسرعان ما استولى الأشراف على السلطة ليحتكروا الوظائف السياسية، لكن بعد صراع طويل بين الأشراف والعامّة، توصل الرومان إلى تشييد نظام سياسي يقوم على مبدأ العدل في توزيع السلطات بين المجالس وهيئة القضاة ومجلس الشيوخ.

● **المجالس:** يضم النظام السياسي ثلاثة مجالس ينخرط فيها المواطنون ابتداء من التاسعة عشر من عمرهم، مجلس الإشراف، مجلس الجنود، المجالس القبلية، إضافة إلى مجلس الشعب أو «البليس» الذي تم إنشاؤه بعد ثورة 449 ق.م.

لا تملك المجالس الرومانية السلطة التشريعية، حيث يقوم القضاة بتحضير مشاريع القوانين، تعرضها على مجلس الشيوخ للموافقة، ثم تقدمها أخيرا للمجالس للمصادقة دون إمكانية مناقشتها أو تعديلها بالإضافة إلى أن المجالس لا تتحكم في جدول اجتماعاتها إذ يعود للقضاء تحديد مواعيد الاجتماع، واستدعاء الأعضاء ورئاسة الجلسات.

● **هيئة القضاة:** كانت السلطتين التنفيذية والقضائية في روما معهودتين للقضاة، لكن هؤلاء لا ينتخبون من طرف الشعب، بل يعهد إليهم أسلافهم من القضاة المتقاعدين بعد موافقة مجلس الشيوخ مما أدى إلى استيلاء الأشراف على الوظائف العمومية، حتى ثارت العامة وألزمت الدولة تغيير نمط تعيين قضاةها، فأصبح يقترح القنصل على المجالس الشعبية أربعة مرشحين لاختيار أحدهم لمنصب القضاء.

تميز النظام الإداري الرومان بتنوع وظائفه إلى جانب القنصل الذي يشرف على الحياة المدنية والعسكرية، وظهرت سنة 443 ق.م وظيفة «المحتسب» ضابط عام مكلف بتحرير قائمة المواطنين وتصنيفهم تبعا لثورتهم، وتشكيل مجلس الشيوخ وفرض عقوبات أدبية ومالية على المخالفين للأداب العامة.

● **مجلس الشيوخ:** كان مجلس يضم مئة عضو زعماء كبار العائلات، لذلك لا يتكون هذا الأخير من العامة، بل من كبار القضاة والموظفين المتقاعدين الذين يمثلون الطبقة الأرستقراطية، يبدي هذا المجلس رأيه في القضايا السياسية، ومشاريع القانون وقائمة المرشحين للمناصب العليا، وشؤون السلم

والحرب، وإدارة المستعمرات، وتسيير الميزانية، لا يعود لمجلس الشيوخ اتخاذ القرارات بل فقط الموافقة على قرارات الإدارة ليضيفها بالطابع الإلزامي .

2- نظام الدولة الرومانية في العهد الإمبراطوري: اتبع مقتل يوليوس قيصر سنة

44 ق.م اندلاع حرب أهلية بين أنصار ابنه بالتبني أوكتافيوس وقائد الجيش ، إنتهت المواجهة بمعركة "أكتيوم" بفوز ابنه بالتبني وتمكنه من القضاء على الحرب الأهلية ومنحه مجلس الشيوخ للسلطة الإمبراطورية.

لم يسعى أوكتافيوس في تحطيم مؤسسات الجمهورية إذ أبقى كلا من مجلس الشيوخ ومجلس الشعب، لكنه فرض هيمنة على كافة مؤسسات الدولة، كما حول السلطة إلى نظام ملكي وراثي، أما فيما يخص تنظيم الإدارة الرومانية في العهد الإمبراطوري فكان النظام مركزي، فكل السلطات بيد الإمبراطور.

وفيما يخص القضاء الروماني فقد تحرر مبكرا من هيمنة رجال الدين، فكان التنظيم القضائي يتمحور أساسا حول:

-القضاء البريتوري، البريتور قاض أول ترفع أمامه الدعاوي للتحقق من احترام الأطراف لإجراءات الدعوى قبل إحالتها على قاضي الموضوع، بينما يتكلف " البريتور الحضري" المقيم في روما بالنزاعات بين المواطنين الرومان أو الرومان والأجانب، يختص " البريتور المتنقل" بالخصومات بين الأجانب.

-القضاء العادي: بعد التأكد من تأسيس الدعوي يصدر البريتور تقرير يلخص فيه وقائع النزاع مع ذكر هوية قاضي الموضوع، يكون القاضي إما شخصا أو هيئة محلفين.
-قضاء المحتسب: أو قاضي الأسواق، ضابط عام مكلف بمراقبة الأسواق والأماكن العمومية، لفرض عقوبات أدبية أو مالية على المخالفين للأداب العامة والمطففين في الكيل والميزان.

- قضاء القسطور: قاضي خاص يشرف على التحقيق الجنائي والقضايا الجنائية، يباشر مهامه بمساعدة "وكيل الحاكم الأعلى" أو مدير الشرطة المحلية يقوم بمهمة البحث والتحري.

3) نظام الجرائم والعقوبات: ينفرد نظام العقوبات الروماني بتمييزه بين الجرائم

العامة والخاصة، ويشمل الصنف الأول خيانة الدولة، الحريق المتعمد، القتل، شهادة الزور والفرار من واجب الجندية، والاعتداء على الديانة وأماكن العبادة، يجوز في هذه الحالة لأي مواطن أن يرفع الشكوى لتفرض العقوبة من طرف الدولة.

بالنسبة للجرائم الخاصة: فيميز القانون الروماني بين الجرائم ضد الأشخاص والجرائم ضد الأموال يعتبر من قبيل الجرائم ضد الأشخاص كل اعتداء ضد إنسان باستثناء القتل: كالضرب والجرح وقطع عضو من الأعضاء، فالأصل هنا القصاص مع

إمكانية الاتفاق على مبلغ من المال يدفعه الجاني للضحية، رغم وجود بعض الاعتداءات البسيطة كاللطم والصفع التي يجيز فيها الضحية على قبول الغرامة دون إمكانية القصاص. فيما يخص الجرائم ضد الأموال: انفرد القانون الروماني بتقديره لمركز المعتدي والظروف المشددة والمخففة للعقوبة.

4) نظام الأسرة الرومانية: لاشك أن السلطة الأبوية تبقى السمة الرئيسية للأسرة الرومانية القديمة، فتميزه الأسرة بقيامها على سلطة «البطريك» سلطة تسري على كافة الأفراد في بيته، فهو المتمتع الوحيد بالأهلية القانونية، فلا يتصرف أحد في ممتلكاته دون إذن البطريك، وذلك إلى حين وفاته، كما يعتبرون رب الأسرة قاضيا حقيقيا، يتكفل بمعاينة أهله في حالة ارتكابهم لجريمة.

- فيما يخص الزواج عند قدامى الرومان، فسائد نظام الزوجة الواحدة، وينعقد القران بتبادل صيغة التراضي، رغم كونه عقد بين أولياء الزوجين أكثر منه عقدا بين الزوجين.

- عرف القانون الروماني ثلاثة أنواع من الزواج.
- الزواج الدين المنتشر بين الأشراف الذي ينعقد بحضور الكاهن.
- الزواج المدني أو بالشراء الشائع بين العامة.
- الزواج بالمعاشرة بعد سكن الزوجين معا في منزل واحد لمدة سنة كاملة.
- أما فيما يتعلق بفك الرابطة الزوجية لا تزول هذه الأخيرة في روما إلا بوفاة أحد الزوجين أو ارتكاب الزوجة خطأ فاحشا كالزنى.
- منح القانون الروماني الزوجين حق إنهاء زواجهما بالاتفاق بينهما، لكن المسيحية ألغت هذا الحق جاعلة من الزواج عقد أبديا في الحياة.
- بالنسبة للميراث: كافة الأشخاص الخاضعين لسلطة الأب يشتركون في الميراث (زوجة + أبناء شرعيين + أبناء بالتبني) كما أعطى القانون الروماني لرب الأسرة إمكانية تقسيم ميراثه بنفسه بواسطة وصيته لكنها تخضع للإجراءات بما فيها مصادقة مجلس الشعب.